انجازان في القمة العربية

تركّزت النشاطات السياسية الفلسطينية، في الآونة الأخيرة، على الاعداد لعقد الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة العربي في عمان، وما نتج عن تلك الدورة من نتائج، كان لها أثر واضح في مسار التحرك الفلسطيني عموماً؛ سواء أكان على صعيد العلاقات الفلسطينية الداخلية، أم على صعيد التحرك الفلسطيني ـ عربياً، وخصوصاً في ما يتعلق بالعلاقات الفلسطينية ـ المصرية، والفلسطينية ـ السورية، ومحاولة التوصل إلى حلول جدية بشأن الحرب ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان.

م.ت.ف. في القمة الاستثنائية

تباينت المواقف السياسية الفلسطينية ازاء الدورة الاستثنائية لمؤتمر القمة في عمان، وبشكل خاص حول تلك البنود التي سوف تبحث فيها، لا سيما وأن بعض الدول العربية اعتبر الدورة استثنائية، وطالب بحصر موضوعاتها في البحث في الحرب العراقية ـ الايرانية، في وقت طالبت دول عربية أخرى، وفصائل فلسطينية، بادراج الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بنداً مستقلاً وخاصاً، جرياً على العادة المتبعة في جميع مؤتمرات القمة السابقة. وعلى الرغم من وجود بعض التباينات والاجتهادات داخل الموقف الفلسطيني، الا ان ذلك لم يقف حائلاً ازاء التوصل إلى موقف واحد، حمله الوفد الفلسطيني، برئاسة عرفات، إلى عمان. وقد تمّ رسم خطوط هذا الموقف الموحّد عبر اجتماعي المجلس المركزي واللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

فقد تدارس المجلس المركزي، في دورة انعقاده، في تونس، ما بين ٥ ـ ٧ تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨٧، الظروف والاوضاع المحيطة بانعقاد تلك الدورة، واتخذ جملة قرارات، ووضع أسساً للتحرك الفلسطيني عبر مؤتمر القمة، وأكد أن الدعوة إلى التضامن العربي «هي من أولويات العمل القومي، وأن التدهور الحاصل في الوضع العربي الراهن يستدعي اعادة تأكيد وترسيخ المواقف القومية التي عبّرت عنها القمم العربية المتلاحقة تجاه القضية الفلسطينية، تعبيراً عن الالتزام القومي الثابت تجاه الشعب الفلسطيني، ومنظمته، وحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، وعلى رأسها حق العودة وتقرير المصير، واقامة الدولة المستقلة» (وفا، تونس، ٨/١٠/١٩٨٧). وبذلك تمّ وضع حد للغط الدائر على الساحة الفلسطينية، والقائل بقبول بعض الاطراف، بمبدأ بحث الحرب العراقية ـ الايرانية، كبند وحيد، ومركزي، دون التطرق إلى أية نقطة أخرى، بما فيها الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وفي سياق رسم سياسة الوفد الفلسطيني إلى القمة، تقدم الوفد بورقة عمل، نصت على ان «القضية الفلسطينية هي محور الصراع في الشرق الاوسط، وان السلام العادل يقوم على احقاق الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمها حق العودة، وتقرير المصير، واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابه الوطني، بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني». كما شددت ورقة العمل على ضرورة الالتزام العربي بمقررات القمم العربية، وخاصة الجزائر والرباط وفاس؛ وحددت صيغة المؤتمر الدولي، كطريق أمثل لحل القضية الفلسطينية، على ان يكون هذا المؤتمر كامل الصلاحيات، «وان يعقد تحت اشراف الامم المتحدة وعلى أساس قراراتها الخاصة بقضية فلسطين والشرق الاوسط، وأن يعقد بحضور الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وجميع الاطراف المعنية بالصراع، بما فيها م.ت.ف. وعلى قدم المساواة مع الاطراف الاخرى»*.

ووفقاً لتلك الأسس، فقد كان واضحاً، وقبيل

* «بيان المجلس المركزي الفلسطيني...»، شؤون فلسطينية، العدد ١٧٦ ـ ١٧٧، تشرين الثاني/كانون الاول (نوفمبر/ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١٦٠.